المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: الدبلوماسية الأردنية تجاه قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل 6 / كانون الأول / 2017
اسم الكاتب: د. أحمد خليف العفيف، أ.د. محمد عبد الكريم محافظة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8141
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدبلوماسية الأردنية تجاه قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ٦/كانون الأول/٢٠١٧

د. أحمد خليف العفيف*

أ. د. محمد عبد الكريم محافظة

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٩/١١/١٠م. **تاريخ القبول: ٢٠٢٠/٨/٣١م.**

ملخص

تهدف الدراسة إلى بحث الدبلوماسية الأردنية في مواجهة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها بهدف تصفية القضية الفلسطينية، لصالح المخططات الإسرائيلية.

وتمت معالجة الموضوع، من حيث تحليل مضمون القرار ودوافعه وأهدافه وتداعياته السلبية على حالة الأمن والاستقرار العالمي من جانب، والدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار من حيث المرتكزات التي استندت إليها والتحديات التي واجهتها وهوامش تحركها على المستويات كافة، ومدى فعاليتها ونجاحها في التصدي للقرار الأمريكي من جانب آخر.

وتبين من خلال الدراسة أنه على الرغم من كل التحديات الصعبة التي كانت تواجه الأردن، وبخاصة الاقتصادية التي تشكلت بفعل تخلي حلفائه من الدول العربية الخليجية عنه، إلا أنه كان الأكثر حضوراً وتميزاً في التصدي للقرار الأمريكي، من خلال اتباعه منهج دبلوماسي عقلاني يتسم بالحكمة والتوازن، القائم على أساس التحرك الواعي المحسوب الخطوات، على المستويات، العربية والإسلامية والدولية كافة، مما أدى إلى إحداث موقف دولي داعم مؤيد للموقف الأردني الرافض للقرار.

الكلمات الدالة: الدبلوماسية الأردنية، صفقة القرن، قرار الاعتراف الأمريكي، القضية الفلسطينية، الإدارة الأمريكية.

* قسم العلوم الإنسانية، كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Jordanian Diplomacy Toward the American Decision to Recognize Jerusalem as the Capital of Israel in December 6, 2017

Dr. Ahmed Khleif Al-Afif

Prof. Mohammed Abdul Karim Mahaftha

Abstract

The study aims to discuss Jordanian diplomacy in the face of US President Donald Trump's decision to recognize Jerusalem as the capital of Israel and move the US embassy to it in order to liquidate the Palestinian issue, in favor of Israeli plans.

The issue was addressed in terms of analyzing the content of the decision, its motives, objectives and negative repercussions on the state of global security and stability on the one hand, and Jordanian diplomacy in facing the decision in terms of the foundations that it was based on, the challenges it faced and the margins of its movement at all levels, and the extent of its effectiveness and success in addressing the American decision by else.

In spite of all the difficult challenges facing Jordan, especially the economic ones that were formed by the abandonment of its allies from the Arab Gulf countries, it was the most present and distinctive in confronting the American decision, through adopting a wise and balanced diplomatic approach based on movement calculated awareness of the steps, at all Arab, Islamic and international levels, which led to the creation of an international position supportive of the Jordanian position rejecting the resolution.

Keywords: Jordanian diplomacy, Deal of the Century, American recognition decision, Palestinian issue, American administration.

المقدمة:

تشكل الدبلوماسية أسلوباً ومنهجاً تتخذه الدول في إدارة وتصريف شؤونها الخارجية، وفق الأسس والأعراف الدولية المعتمدة، وبما يتلاءم مع مصالحها العليا على المستوى الداخلي والخارجي، وغالباً ما ترتبط قوة دبلوماسية الدول وقدرتها على التأثير، بمجموعة العوامل والمؤثرات المكونة لبيئتها الداخلية والخارجية، ممثلة: بواقعها الجغرافي، والاقتصادي والعسكري، والاجتماعي، والفكري، إضافة إلى طبيعة الظروف والأوضاع المحيطة بها على المستوى الإقليمي والدولي، ومدى مرونة منهجها السياسي في التعامل مع المتغيرات وبخاصة المفاجئة.

وفي إطار هذه المفاهيم، يمكن القول إنَّ الدولة الأردنية، تمكنت منذ الاستقلال عام ١٩٤٦م، من صياغة نهجٍ دبلوماسي يتسم إلى حدٍ كبير بالعقلانية والتوازن، المستند في تحركه إلى جملة من الثوابت الوطنية والقومية العربية والإسلامية والإنسانية، من جانب، والمرونة في التعامل مع الأطراف الدولية حتى المتناقضة معها في الأيديولوجية والمنهج من جانب آخر. في إطار احترام الأعراف والمواثيق الدولية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام الدولة الأردنية للتحرك واسعاً على المستوى الدولي، مع كافة الدول والهيئات وبخاصة الفاعلة في النظام الدولي. وهذا ما مكن الأردن من الصمود في مواجهة كافة الأزمات الخطيرة، التي عصفت بالمنطقة طوال العقود الماضية. وقد برزت هذه الدبلوماسية الأردنية في مواجهة قرار الرئيس الأمريكي ترمب الذي نص على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، موضوع هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان مدى قدرة الدولة الأردنية في تصديها للقرار الأمريكي، على المواءمة بين التزاماتها بثوابتها الدينية والتاريخية تجاه القدس، بحكم الوصاية الهاشمية المتوارثة، وبين المحافظة على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة التي تعد حليفتها التقليدية منذ أكثر من نصف قرن، في الوقت الذي يعاني فيه الأردن من تحديات صعبة على المستويات كافة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أبعاد التحرك الدبلوماسي الأردني ومستوى نجاحه في تشكيل موقف دولي رافض للقرار الأمريكي باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

تساؤلات الدراسة:

- ما دوافع الإدارة الأمريكية وأهدافها من إصدار القرار؟
- ما تداعيات القرار الأمريكي على حالة السلم والاستقرار العالمي؟

- ما محددات الدبلوماسية الأردنية ودوافعها في مواجهة القرار الأمريكي؟
- ما التحديات التي واجهت الدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار الأمريكي؟
- ما مدى نجاح الدبلوماسية الأردنية في إيجاد موقف عربي ودولي رافض للقرار الأمريكي؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال إبرازها لمدى قدرة الدبلوماسية الأردنية في التحرك على المستوى الدولي، وإحداث تأثير إيجابي في الرأي العام العالمي تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكلٍ خاص، في إطار التحديات والضغوط الصعبة التي يتعرض لها الأردن على المستويات كافة.

منهجية الدراسة:

تمت معالجة الموضوع من خلال المنهج التاريخي التحليلي، وذلك من خلال التحليل النقدي للتصريحات الرسمية الصادرة عن مراكز صنع القرار السياسي المحلية والعربية والدولية، ومواءمتها مع واقع سير الأحداث في إطار الاستفادة من آراء العديد من المحللين السياسيين والإعلاميين المنشورة عبر الوسائل الإعلامية. وقد تمت دراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى محورين رئيسيين:

الأول: بحث في القرار الأمريكي من حيث مضامينه ودوافعه وانعكاساته السلبية على حالة السلام العالمي.

الثاني: بحث في الدبلوماسية الأردنية من حيث المحددات التي استندت إليها والتحديات التي واجهتها وهوامش تحركها وتقييم مستوى نجاحها في تحقيق أهدافها.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحثان على دراسة علمية متخصصة حول الموضوع بسبب حداثته، وكل ما وجد عبارة عن مقالات صحفية كتبت من وجهات نظر وأيديولوجيات متعددة. ابتعدت في كثير من الأحيان عن الموضوعية، وخلطت ما بين الحقائق والتوقعات.

المحور الأول: القرار الأمريكي: الخلفية والدوافع والأهداف والتداعيات

أولاً: القرار الأمريكي والشرعية الدولية:

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدايات مفاوضات السلام عام١٩٩١م بالانحياز الواضح إلى الجانب الإسرائيلي، متجاوزة كافة قرارات الشرعة الدولية التي تفرض

على إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧[١]، الأمر الذي شكل دافعاً قوياً للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية تمهيداً لفرض السيادة الإسرائيلية عليها كاملة وجعل القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل[٢]. وقد برز انسجام الإدارة الأمريكية مع التوجهات الإسرائيلية بشكلها الواضح بتاريخ ٢٣/ت٢/١٩٩٥م عندما أعلن الكونغرس الأمريكي قراراً يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وبحد أقصى ٣١/أيار/١٩٩٩م[٣].

إن صدور القرار الأمريكي، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل منذ بدايات العملية السلمية، يؤكد على تخلي الولايات المتحدة عن دورها كوسيط نزيه في عملية السلام، وانحيازها التام إلى الجانب الإسرائيلي، كما برز ذلك واضحاً في كافة جولات المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية منذ توقيع معاهدة أوسلو عام ١٩٩٣م، إلى توقفها عام ٢٠١٤م[٤]، وكذلك التحول الذي طرأ على موقفها في هيئة الأمم المتحدة باعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م أراضي متنازع عليها وليست أراضي محتلة يتوجب على إسرائيل الانسحاب منها وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨[٥].

وقد برزت هذه السياسة الأمريكية بأوضح صورها من خلال قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب (Donld Trump) الذي نص على اعتراف بلاده رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل يوم ٦/١٢/٢٠١٧م وأصدار أوامره لوزارة الخارجية الأمريكية لبدء التحضيرات لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس[٦].

وعلى الرغم مما أظهرته التصريحات الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية من أن القرار لا يمس الوضع النهائي للقدس، إلاّ أن ذلك جاء متناقضاً مع ما ذكره ترمب من أن القرار جاء لتنفيذ قانون الكونغرس الصادر عام ١٩٩٥م الذي نص على أن مدينة القدس "يجب أن تبقى موحدة" كعاصمة لدولة إسرائيل، ومن هنا تصبح تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية، لا معنى لها[٧].

(١) مجلة دراسات فلسطينية، حديث صحفي لقائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، عدد ٢٣، صيف ١٩٩٥، ص ٣٢.

(٢) مجلة دراسات فلسطينية، بيان صادر عن شخصيات دينية، عدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ٢٢٨.

(٣) الشناق ومحافظة، القدس، دراسة تحليلية، ٢٠٠٢، ص٢٤٤.

(٤) الكيالي، المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ٢٠١٤، ص ١٧.

(٥) أبو حليوه، القدس في السياسة الأمريكية، ٢٠٠٢، ص٩٥.

(٦) أبو سعدي، ترمب يفكر بجدية، القدس العربي، ٣٠/١١/٢٠١٧، ص٢.

(٧) موقع عرب ٤٨، قرار ترمب، ١١/١٢/٢٠١٧، ص٣.

لقد شكل قرار ترمب بكل مضامينه، مخالفة صريحة لكافة قواعد القانون الدولي، والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبشكل خاص، قرار (٢٤٢) الصادر عام ١٩٦٧م، وقرار (٣٣٨) الصادر عام ١٩٧٣م[١]، اللذين أكدا على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م هي أراضٍ عربية، وتعتبر جميع الإجراءات الإسرائيلية فيها الساعية لتغيير حقائق على الأرض لاغية وباطلة، وأن القدس الشرقية هي من قضايا الوضع النهائي، التي يجب أن يحسم وضعها في إطار حل شامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بشكل يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة على خط الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية كسبيل وحيد لتحقيق أمن المنطقة واستقرارها[٢].

وهذا يعني أن القرار الأمريكي جاء بهدف تكريس وضع الاحتلال والسيطرة على الأرض بالقوة، وتمكين إسرائيل من فرض سيادتها على القدس كاملة غربيها وشرقيها بما ينسجم مع قرار الكنيست الإسرائيلي الصادر بتاريخ ٣٠/تموز/ ١٩٨٠م الذي اعتبر القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل[٣].

كما يخالف القرار اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية ممثلة باتفاقية "أوسلو" عام ١٩٩٣م، واتفاقية "وادي عربة" عام ١٩٩٤م، اللتين نصتا على تعهد إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م كافة، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن سابقة الذكر[٤].

ثانياً: دوافع القرار الأمريكي وأهدافه:

لقد ثارت العديد من التساؤلات في الأوساط السياسية الدولية، حول دوافع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، من إصدار قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والدفاع عنه أكثر من الحكومة الإسرائيلية، رغم المعارضة التي وجدها من قبل عدد من كبار مستشاريه في مجلس الأمن القومي، وفي وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع[٥]، ومن خلال تحليل طبيعة الظروف والأوضاع التي أحاطت بصدور القرار، يمكن القول إنّه جاء نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل يمكن بيانها على النحو التالي:

(١) عزام، رسائل نقل السفارة الأمريكية، جريدة الدستور، ١٦/ك١/٢٠١٧، ص٢.
(٢) جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/٩، ص١.
(٣) الشلالدة، الآثار القانونية الاعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لإسرائيل، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٧/١٢/٦، ص٢.
(٤) الأسمر، حرب ضد ربع سكان العالم، جريدة الدستور، ٨/ك١/٢٠١٧، ص١.
(٥) الخيطان، الكارثة، جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٧، ص١.

أ. **العامل الديني:** يشكل البعد الديني عاملاً رئيسياً في الصراع العربي الإسرائيلي، فاليهود جاءوا إلى فلسطين بناءً على عقيدة توراتية متجذرة في وجدانهم ومتوارثة في أجيالهم(١)، ومما عزز من قوة هذا العامل في التأثير على السياسة الأمريكية، ظهور طائفة مسيحية "متصهينة" منذ قرن من الزمان، في أمريكا وأوروبا، تعرف باسم الطائفة "الإنجيلية" (Evangelical)، التي تعد أشد تطرفاً من اليهود أنفسهم، وأكثر حرصاً على قيام دولة إسرائيل(٢)، إذ أنهم يعتقدون أن عودة المسيح الثانية مرتبطة بقيام دولة إسرائيل في كل فلسطين، وهدم المسجد الأقصى، وإعادة بناء الهيكل، ثم المعركة الأخيرة التي يسمونها "اهار مجدوُن" التي تعد برأيهم المقدمة الضرورية لعودة المسيح المُخلص الذي سيعمل على نشر المسيحية الإنجيلية في الأرض. وعلى الرغم من العداء بين هذه الطائفة واليهود، إلاّ أنهم يعتبرون قيام الدولة اليهودية، ضرورة لظهور المسيح، وقد وجد اليهود في هذا الطرح – رغم عدم قناعتهم به – ما يخدم مصالحهم لذلك انسجموا معه من منطلق فكرهم الاستغلالي(٣).

وتأتي قوة تأثير الطائفة الإنجيلية على القرار السياسي الأمريكي، من خلال نسبة عددها المرتفع في الولايات المتحدة، الذي يتجاوز الـ٥٠ مليون، أي ما نسبته ٢٥٪ من السكان، مما جعلهما قوة حاسمة في سير الانتخابات الرئاسية والنيابية، إضافة إلى سيطرتها على عدد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والإعلامية المؤثرة في الأوساط الأمريكية، الأمر الذي دفع دونالد ترمب إلى التحالف معها منذ البداية، والتعويل عليها في العودة إلى كرسي الرئاسة مرة أخرى (٤).

ومما هو جدير بالذكر أن ترمب كان أكثر الرؤساء الأمريكيين تعاطفاً مع الإنجيليين كما اتضح ذلك من خلال المناصب المهمة التي أعطاها لهم مثل: رئاسة المحكمة العليا، التي أسندها للقاضي الإنجيلي نيل غورستش (Nil Ghurstsh)، ووزارة التعليم التي أسندها لبيتي دي فوس (Bayti Dy Faws)، إضافة إلى ثلاثة من كبار مستشاريه من المتعاطفين مع اليمين المسيحي الإنجيلي والصهيوني المتطرف(٥).

لذلك يمكن القول: إنه على الرغم من أن السياسة الأمريكية – وبشكل خاص تجاه إسرائيل – تحركها مصالح إستراتيجية وسياسية واقتصادية وعسكرية، إلا أن المؤثرات الدينية تشكل دوراً فاعلاً،

(١) موقع العهد الإخباري، دوافع ترمب خلف نقل السفارة، ٢٠١٧/١٢/١١، ص١.
(٢) ملح، لماذا قرار ترمب، جريدة النهار، ٢٠١٧/١٢/٧، ص١.
(٣) الغرايبة، البعد الديني في الصراع المحتدم، المدينة نيوز، ٢٠١٧/١٢/١، ص١.
(٤) الزعاترة، الأبعاد الدينية خلف قرار ترمب، جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/١٦، ص١
(٥) جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/١١، ص١.

وأحياناً الحاسم في تحريكها، وبخاصة في ظل وجود قيادات لها ميول دينية[١] وهذا ما يدفع رجال السياسة في أمريكا إلى الابتعاد في حملاتهم الانتخابية عن انتقاد الدين كون ذلك كفيل بهزيمتهم[٢].

ب. إرضاء اللوبي الصهيوني المتطرف: تقوم رؤية الحكومة الإسرائيلية، واللوبي الصهيوني الداعم لها، على خلفيات عقائدية تهدف إلى تحويل كافة الأراضي الفلسطينية إلى دولة يهودية، من منطلق إيمانهم بأن الصراع مع العرب هو في حقيقته من أجل الدفاع عن حق اليهود في أرض فلسطين كاملة[٣]، وهذا ما تأكد من خلال جولات المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية منذ مباحثات مدريد عام ١٩٩١م إلى توقفها عام ٢٠١٤م، حيث لم تظهر التوجهات الإسرائيلية أية رغبة حقيقية للاعتراف بكيان دولة فلسطينية مستقلة[٤].

وقد شكلت حالة الانسجام والتوافق بين أهداف اليمين الإسرائيلي واليمين المسيحي الإنجيلي، قوة مضاعفة من حيث التأثير على إدارة ترمب التي كانت تعاني في الوقت نفسه تحديات داخلية حرجة أدت إلى تدني شعبيتها إلى أدنى مستوياتها، نتيجة إخفاقها في إدارة العديد من الملفات[٥] وفي إطار توجهات الرئيس ترمب لاستعادة شعبيته، رأى أن الحل الأمثل يكمن في إرضاء اللوبي الصهيوني لاستثمار تأثيره القوي في الرأي العام الأمريكي من جهة، و توثيق العلاقة مع قاعدته الانتخابية الإنجيلية من جهة ثانية، وذلك من خلال الوفاء بتعهداته الانتخابية، بتنفيذ قرار الكونغرس الأمريكي الصادر عام ١٩٩٥م، والقاضي بجعل القدس عاصمة لإسرائيل، أو ما يعرف بصفقة القرن[٦].

وتتلخص أهم بنود هذه الخطة بقيام دولة فلسطينية بدون سيادة متقطعة الأجزاء في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها أبو ديس المطلة على قبة الصخرة، على أن تكون منزوعة السلاح، مع الإبقاء على ممر آمن بين الضفة والقطاع تحت سيادة إسرائيل، التي سيكون لها السيطرة أيضاً على الأجواء والمياه الإقليمية، والموجات الكهرومغناطيسية، وهذا يعني التنازل بالكامل عن القدس وإخراجها من المفاوضات نهائياً في المستقبل، والإبقاء على المستوطنات في الضفة الغربية والأغوار والتنازل أيضاً

(١) مجدوبي، الأسباب الدينية وراء قرار ترمب، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/١٢، ص٢.
(٢) موقع العهد الإخباري، دوافع ترمب، ٢٠١٧/١٢/١١، ص١.
(٣) إدريس، حقائق أربع، موقع مدار الساعة، ٢٠١٧/١٢/١٢، ص١.
(٤) الكيالي، المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ص١٧.
(٥) الرنتاوي، ترمب يطلق رصاص الرحمة، جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/٧، ص١.
(٦) الشيب، أسباب ودوافع قرار ترمب، موقع الميادين، ٢٠١٧/١٢/٩، ص١.

عن حق العودة مقابل تعويضات مالية، على أن تقوم إسرائيل بضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة للجميع[١].

ج. **تغطية مشكلات الإدارة الأمريكية الداخلية:** كان نتيجة لفشل إدارة ترمب في إدارة عدد من الملفات المهمة على المستوى الداخلي والخارجي أن ثارت العديد من الشكوك والاتهامات في الأوساط الأمريكية حولها، مثال ذلك عجزها عن تنفيذ وعودها الانتخابية بإلغاء برنامج أوباما المتعلق بالتأمين الصحي وعدم تقديم بديل ناجح، وتراكم عدد من الأدلة تثبت عدم امتلاك ترمب خبرة سياسية كافية للحكم، وتأكيد التحقيقات على تواصله مع الروس أثناء حملته الانتخابية وكذلك التراجع في عدد من الالتزامات الدولية[٢].

وللخروج من هذا الوضع المحرج، رأت إدارة ترمب ضرورة اتخاذ خطوة، يكون لها ارتباط بقضايا حيوية تمس المجتمع الدولي بما يؤدي إلى تشتيت الأنظار والاتهامات التي تطاردها على المستوى الأمريكي الداخلي والدولي وشكلت القدس أنموذجاً مثالياً لتحقيق هذه الفكرة نظراً لارتباطها بكافة السياسات العالمية.

وقد تهيأت مجموعة من العوامل شجعت الرئيس الأمريكي ترمب على إصدار قراره تمثل أهمها بانهيار النظام العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وانشغاله بالحروب الأهلية والصراعات الإقليمية، وفقدان الإرادة العربية لعزيمة المقاومة وتوقفها عند حد الشجب والاستنكار[٣]، مما فتح المجال واسعاً أمام الحكومة الإسرائيلية للضغط على الإدارة الأمريكية، التي رأت في التجاوب مع المخططات الصهيونية ما يخدم مصالحها الداخلية والخارجية، لذلك لم يكن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قراراً متهوراً أو مفاجئاً كما بين عدد من المحللين، بل كان قراراً مدروساً بعناية من حيث المحتوى والشكل والتوقيت[٤].

ثالثاً: تداعيات القرار:

أحدث قرار الرئيس الأمريكي ترمب، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل حالة من الانشقاق بين كبار أعضاء الإدارة الأمريكية، ففي الوقت الذي أيده نائب الرئيس مايك بنس (Mike Pence) وسفيرة أمريكا في الأمم المتحدة سابقاً نيكي هالي (Nikki Haley)، وسفير أمريكا في إسرائيل ديفيد فريدمان

(١) جريدة الرأي، ٢٠١٨/١/٢١، ص١.

(٢) زهران، دوافع تغيير السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس، ص١

(٣) مركز الدراسات السياسية التنموية، صفقة القرن، ص٤.

(٤) مناع، عشرة أسباب، الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٣، ص ٢.

(David M. Friedman) والمبعوث الخاص للشرق الأوسط جاريد كوشنر، وجد القرار في الوقت نفسه عدد آخر من المعارضين منهم وزير الخارجية سابقاً ريكس تيلرسون، ووزير الدفاع سابقاً جيمس ماتيس (James N. Mattis) ومدير وكالة المخابرات المركزية سابقاً (C.I.A) مايك بومبيو (Mike Pompeo)[١].

وقد برزت حالة الانقسام هذه بشكل واضح في واقع الصحافة الأمريكية، ففي الوقت الذي أيدت فيه صحيفة واشنطن بوست (The Washington Post) القرار بسبب توجهها اليميني، وجد في المقابل معارضة شديدة من قبل صحيفة وول ستريت (The Wall Street Journal) ونيويورك تايمز (The New York Times)، كونه يخاطر بدور أمريكا كوسيط للسلام[٢]، أما على المستوى الإسرائيلي، فعلى الرغم من غياب التصريحات الرسمية الإسرائيلية التي تعبر عن موقف الحكومة وذلك بناءً على طلب من الإدارة الأمريكية، بهدف تخفيف ردة الفعل العربية والإسلامية[٣]، إلا أن القرار عكس أيضاً حالة من الانقسام في الأوساط السياسية الإسرائيلية، كما تبين من الصحافة الإسرائيلية، ففي الوقت الذي وجد القرار ترحيباً من صحيفة "إسرائيل اليوم" "هيوم" (Israel Hayom) الناطقة باسم الحكومة الإسرائيلية، وجد أيضاً انتقادات واسعة، من صحيفة هآرتس (Haaretz) كونه برؤيتها يدفع المنطقة إلى حالة من التوتر والصراع[٤].

وبالنظر إلى مجموعة الآراء والتحليلات، نجد أن الغالبية العظمى من الخبراء والمحللين في الأوساط السياسية الأمريكية والعالمية، اعتبروا أن الرئيس الأمريكي ارتكب خطأً استراتيجياً سيكون له تبعات خطيرة على مستقبل الشرق الأوسط والعالم أجمع. والتي يمكن بيانها على النحو التالي:

أ. إحباط العملية السلمية:

أثبت القرار الأمريكي حقيقة عدم نزاهة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة العملية السلمية، وانحيازها الواضح إلى الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تعثر العملية السلمية في مسارها على مدار ربع قرن، وحال دون وصولها إلى الحل النهائي[٥]، وجاء قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بكل ما يشتمل عليه من مخالفات صريحة لقرارات الشرعية الدولية، ليثبت مسؤولية الولايات المتحدة

(١) مصالحة، مبعوث أمريكا للشرق الأوسط، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/٧، ص ٣٠٢.
(٢) حميدة، دوافع قرار ترمب، جريدة الاتحاد، ٢٠١٧/١٢/١٧، ص٢.
(٣) عبد الرحمن، اعتراف ترمب، جريدة الاتحاد، ٢٠١٨/١٢/٩، ص١.
(٤) جريدة الغد، ٢٠١٨/١/٧، ص١.
(٥) شتيوي، خطأ استراتيجي، جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/١٧، ص١.

الأولى في إفشال العملية السلمية، التي هي متعثرة أصلاً[١]، الأمر الذي ستكون نتيجته الحتمية تفاقم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنهاء أي أمل قد يوصل إلى الحل النهائي بين الطرفين، كون القرار أنكر اعتبار القدس الشرقية أرضاً محتلةً، وهذا يعني أنه لم يعد هناك شيء بالنسبة للجانب الفلسطيني يمكن أن يفاوض عليه[٢].

ب. تعزيز التطرف والإرهاب:

حذر العديد من الخبراء السياسيين المعتدلين في الولايات المتحدة وبقية دول العالم، إدارة ترمب من اتخاذ هذا القرار الذي سيكون له انعكاسات خطيرة، من شأنها إدخال المنطقة العربية والعالم في حالة مستمرة من التوتر وعدم الاستقرار[٣]، تخضع لمزاج راديكالي، بعد أن وضع العرب في أضيق الزوايا، وفقدوا معظم جوانب قوتهم في كل مكان، ووجدوا أنفسهم أمام انتصارات إيرانية وإسرائيلية، اتسعت في العديد من المناطق العربية[٤].

وقد قامت هذه التحذيرات على اعتبارات منطقية تمثلت في أهمية مدينة القدس بالنسبة للعرب والمسلمين نظراً لرمزيتها الدينية والتاريخية، في مقابل الأيديولوجية الدينية المتطرفة التي يستند إليها المشروع الصهيوني، الأمر الذي يجعل القرار الأمريكي يشكل تحدياً واستفزازاً لمشاعر أكثر من مليار مسلم منتشرين في كل أنحاء العالم[٥]، وهذا من شأنه تهيئة الأجواء لاشتعال حرب دينية واتساع نطاقها – بعد أن كانت محصورة ببعض التنظيمات المتطرفة مثل "القاعدة وداعش" – لتصبح حرباً شاملة بين القوة الكبرى الراعية للتطرف الديني الصهيوني، والعالم الإسلامي الذي أصبح يعاني حالة من الإحباط بعد فشل العملية السلمية وتجاوز إسرائيل على مقدساته تحت الحماية الأمريكية[٦].

لقد أثبتت إدارة ترمب بقرارها، أنها لا تحارب الإرهاب، بل تصنعه عن سابق قصد، وإن ما يؤمن به ترمب وفريقه من فكر متطرف لا يختلف عن فكر الجماعات المتطرفة التي يعلن عليها الحرب، وكل من الطر فين مكمل للآخر[٧].

(١) توبة، بين ترمب والبغدادي، جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٧.
(٢) غنيمات، ترمب على خطى نيرون، جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٧، ص٢.
(٣) الرنتاوي، ترمب يطلق رصاص الرحمة، جريدة الدستور، ٢٠١٨/١٢/٧.
(٤) أبو رمان، "أرعن"، جريدة الغد، عمان، ٢٠١٧/١٢/٧، ص١.
(٥) غنيمات، مرجع سابق، ص٣.
(٦) توبة، مرجع سابق، ص٣.
(٧) أبو رمان، "أرعن"، ٢٠١٧/١٢/٧، ص ١

ج. عزل الولايات المتحدة:

كشف تطور الأحداث الدولية، أن الولايات المتحدة كانت قادرة على الدوام على حشد دول كثيرة – خاصة الدول الأوروبية – إلى جانب سياستها الدولية في إطار تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية، إلا أن هذا المسار أخذ بالتراجع مع مجيء إدارة ترمب، حيث ظهرت حالة من التباين في الاتجاهات، وخاصة بين السياسة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية، حيال العديد من القضايا على نطاق واسع. مثال ذلك، الملف النووي الإيراني، واتفاقية باريس المناخية، ولعل الموقف الدولي الرافض للقرار الأمريكي بشأن القدس في اجتماع الأمم المتحدة المنعقد يوم ٢٠١٧/١٢/٢١م، دليل قاطع على حالة التباين هذه، حيث لم تجد أمريكا أي دولة من الدول المهمة – وخاصة الدول الأوروبية – تحذو حذوها[١]، بل على العكس من ذلك أعلنت معظم الدول حتى التي تتلقى مساعدات من أمريكا رفضها للقرار، مؤكدة على أن مدينة القدس الشرقية هي مدينة عربية محتلة، وجاء هذا القرار الأممي من منطلق إدراك القوى الدولية لحجم الخطر الذي سيتركه القرار الأمريكي، على حالة السلم والاستقرار العالمي[٢]، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات وفق قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي أدخل السياسة الأمريكية في حالة من العزلة داخل الأمم المتحدة التي صدر قرارها بأغلبية الأصوات ضد القرار الأمريكي[٣].

د. تداعيات القرار على مدينة القدس:

على الرغم من أن تصريحات الإدارة الأمريكية، الصادرة عن وزارة الخارجية، أكدت على أن القرار لا علاقة له بحدود السيادة الإسرائيلية على القدس، إلا أن حقيقة ما تضمنه القرار يؤكد بشكل صريح على إعطاء إسرائيل من الناحية العملية حق السيطرة والوصاية على المدينة[٤]، وهذا ما سيعطيها الحق بتدمير ملامح المدينة وتغيير الحقائق على أرض الواقع من خلال التوسع الاستيطاني، وتعريض المقدسيين لتحديات صعبة وظروف معيشية قاسية، بهدف إضعاف قدرتهم على المقاومة، وبالتالي الخروج من المدينة بحثاً عن ظروف حياة أفضل[٥].

(١) العلوي، مرجع سابق، ص١.
(٢) توبة، مرجع سابق، ص١.
(٣) عيسى، ما الذي تغير، صحيفة السوسنة، ٢٠١٧/١٢/٧، ص٣.
(٤) جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٩، ص٢.
(٥) العبادي، الملك يقود دبلوماسية نشطة، جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٠، ص٣.

المحور الثاني: الدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار الأمريكي

أولاً: محددات السياسة الأردنية تجاه القدس

شكلت القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكلٍ خاص، قضية محورية شغلت اهتمام السياسة الأردنية منذ بدايات تشكيل الدولة الأردنية، ويرجع هذا الاهتمام إلى عاملين رئيسين هما:

الأول: يتمثل بخصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية التي تحكمها روابط مشتركة، دينية وتاريخية وجغرافية وسكانية وواقع ومصير مشترك(١).

الثاني: مسؤولية القيادة السياسية الأردنية، التاريخية والدينية عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وبقية مناطق الضفة الغربية، المعروفة بـ "الوصاية الهاشمية" التي تعود بتاريخها إلى عام ١٩٢٤م، عندما بايع أبناء فلسطين الشريف حسين بن علي بالوصاية على القدس إضافة إلى وصايته الشرعية والتاريخية على مكة والمدينة(٢)، وأوجبت هذه الوصاية على القادة الهاشميين بذل جهود فائقة للعناية بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة منذ عهد الشريف حسين إلى عهد الملك عبد الله الثاني(٣)، والتي تأكدت بشكل قانوني معترف به دولياً بموجب المادة التاسعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة) عام ١٩٩٤م، والاتفاقية التي وُقعت بين الملك عبد الله الثاني ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بتاريخ ٣١/آذار/٢٠١٣م(٤).

وقد دفعت هذه الالتزامات الأردن إلى القيام بجهود عسكرية، إضافة إلى الجهود السياسية لحماية مدينة القدس من الأطماع الإسرائيلية، كما تأكد ذلك في حرب عام ١٩٤٨م، وضمها مع بقية أراضي الضفة الغربية إلى كيان الدولة الأردنية بموجب قرار وحدة الضفتين الصادر في ٢٤/نيسان/١٩٥٠م(٥)، وكذلك في حرب عام ١٩٦٧م التي شارك فيها الأردن بكل إمكاناته العسكرية، إلى أن سقطت المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي(٦).

(١) العفيف، التربية الوطنية، ص١٨٦.

(٢) العبادي، الرحلة الملوكية الهاشمية، ص ١٦٧.

(٣) الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني، الوصاية الهاشمية على القدس، ٢٠١٨، ص ٢.

(٤) جريدة الرأي، ٢٠١٣/٤/١، ص ١.

(٥) ابن الحسين، الآثار الكاملة، ص ٢٩١.

(٦) الشناق، تاريخ الأردن، ص ٣٨٧.

وعلى الرغم من المتغيرات الكبيرة التي طرأت على العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧م، وما تبع ذلك من قرارات سعت إلى تحجيم الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية، والتي كان أهمها قرار مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤م، الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية عام ١٩٨٨م[١]، إلا أن القضية الفلسطينية بقيت تشكل القضية المركزية للدولة الأردنية في إطار مساعيها الرامية لحل الصراع العربي الإسرائيلي،[٢].

ومن خلال تحليل السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية يمكن القول إنها استندت إلى مجموعة من المرتكزات يمكن بيانها على النحو الآتي:

١. بناء الجبهة الأردنية الداخلية وتعزيزها، وتعميق أواصر الوحدة الوطنية وبناء قوة عسكرية متطورة، كمطلب رئيسي لمواجهة المخططات الإسرائيلية.

٢. السعي على المستوى العربي لتفعيل حالة الوحدة والتضامن والعمل العربي المشترك لإيجاد جبهة موحدة تكون قادرة على مواجهة التحدي الصهيوني.

٣. الالتزام بقرارات الجامعة العربية، تجاه القضية الفلسطينية كقضية قومية، وإدراجها كمحور رئيسي في السياسة الأردنية الداخلية، نظراً لخصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية.

٤. رفض أية تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، لا تضمن بالدرجة الأولى حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، بما ينسجم مع قرار الشرعية الدولية[٣].

ثانياً: تحديات الدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار

بصدور قرار الرئيس الأمريكي ترمب، عاد الخطر الإسرائيلي إلى الصدارة في سلم التحديات التي تواجه الأردن، بعد أن كان الإرهاب يشكل الخطر الأكبر، على مدى السنوات التي تلت توقيع معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤م، الأمر الذي فرض على الدولة الأردنية ضرورة إعادة صياغة استراتيجياتها بما يتلاءم مع تطورات المرحلة[٤]، وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين الخطرين من حيث طبيعة تكوين كل منهما والاستراتيجيات المطلوبة في مواجهته، حيث أنّ الإرهاب يشكل خطراً أمنياً على الأردني، في

(١) العفيف، مرجع سابق، ص ١٩٤.
(٢) الطويسي، الخيارات الأردنية، جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٩، ص٢.
(٣) العفيف، مرجع سابق، ص ٣١٣.
(٤) المكاحلة، الملك عبد الله يقود مسيرة التصدي لقرار ترمب، جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٦، ص٢.

حين تشكل قضية القدس خطراً وجودياً كونها تتعلق بمصير أرض وشعب – إلا أنَّه يمكن القول إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الخطرين في الوقت نفسه، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ القرار سيشكل دافعاً قوياً للتنظيمات المتطرفة لاستثماره في سبيل حشد التأييد الشعبي، تحت ذريعة التضامن مع القدس، أمام عجز الأنظمة العربية في مواجهة سياسة الولايات المتحدة والمشروع الصهيوني التوسعي. وهذا ما يخلق صعوبة في الفصل بين أزمة القدس وملف الإرهاب، وتبرز الإشكالية أمام الأردن في مواجهة هذا الوضع في حالة التناقض التي تعترضها في صياغة استراتيجياتها الجديدة، ففي الوقت الذي تتطلب فيه مكافحة الإرهاب إستراتيجية أمنية وعسكرية، تساندها الدول الكبرى وبشكل خاص أمريكا، نجد أن أزمة القدس تحتاج إلى إستراتيجية سياسية ودبلوماسية تضع الأردن في مواجهة مع حليفتها الكبرى الولايات المتحدة(١).

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن القرار جاء في أطار سلسلة من الأزمات الكبرى التي يمر بها الأردن منذ عدة سنوات مضت، وتتمثل أهمها بنشاط الجماعات الإرهابية، وتدفق اللاجئين السوريين، وأزمات مالية واقتصادية، وانحسار في المساعدات العربية وتوتر في المناطق الحدودية، خاصة الشمالية(٢)، زد على ذلك حالة التوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، التي وصلت قبل صدور القرار إلى حد الانفجار، بسبب تجاوزات الحكومة الإسرائيلية للاتفاقات الموقعة(٣)، بدءاً بمقتل القاضي زعيتر إلى وضع بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى، إلى أحداث السفارة الإسرائيلية في عمان، وعدم ارتياح إسرائيل لجهود الملك عبد الله الثاني على المستوى الدولي لإفشال المخططات الصهيونية(٤)، إضافة إلى ما يواجه الأردن أيضاً من ظروف إقليمية صعبة ممثلة بانهيار عمقه الإستراتيجي في مواجهة إسرائيل ممثلاً بالعراق، وتدهور أوضاع دول الجوار ممثلة بسوريا ومصر، وتوتر شديد في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، في مقابل توتر أيضاً في العلاقات العربية الإيرانية(٥). وبذلك وضع القرار الأمريكي الأردن أمام تحديات صعبة، الأمر الذي أوجب عليه التحرك بسرعة وفعالية أكثر من بقية دول المنطقة(٦).

(١) فراعنة، ملف القدس، جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٣٠، ص١.
(٢) مصالحة، مرجع سابق، ص١.
(٣) الشريف، الأردن في عام، جريدة الغد، ٢٠١٨/١٢/٣١، ص١.
(٤) عياصرة، أجراس الخطر، وكالة عمون، ٢٠١٧/١٢/١١، ص١.
(٥) الطويسي، الخيارات الأردنية، جريدة الغد، ١٢/٩، ص٢.
(٦) جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٣١، ص١.

لقد برز التحدي الأكبر أمام الأردن بصدور القرار الأمريكي من جهة حلفائه التقليديين ممثلين (بأمريكا والسعودية) التي اعتاد التحرك في سياسته الدولية من خلال التحالف معهما في معظم الأحيان، في الوقت الذي كان من الصعب عليه تغيير خارطة تحالفاته بالانتقال من محور الاعتدال إلى محور الممانعة. لذلك كانت الخيارات أمام الأردن صعبة، حيث لا يستطيع من جهة تصعيد الأوضاع مع أمريكا والسعودية، كما لا يستطيع من جهة ثانية، أن يتنازل عن دوره التاريخي المتوارث تجاه القدس، والتجاوب مع المخططات التي تصاغ سراً لتصفية القضية الفلسطينية، تحت عنوان "صفقة القرن"[١]، الأمر الذي جعل الدبلوماسية الأردنية تدخل في حساباتها، تحييد أي عوامل من شأنها إثارة موقف أمريكي أو سعودي انفعالي، وكان هذا التخوف وخاصة من الجانب الأمريكي، ناتجاً عن تحذيرات أطلقتها الإدارة الأمريكية فعلاً ضد الدول التي صوتت في الأمم المتحدة ضد قرارها[٢].

وهذا ما دفع القيادة السياسية الأردنية إلى صياغة دبلوماسية تقوم على أساس التحرك العقلاني المحسوب الخطوات البعيد عن التوتر المؤدي إلى التصعيد، كما برز ذلك في الجهود الدبلوماسية التي قادها الأردن على كافة المستويات[٣].

ثالثاً: أبعاد التحرك الدبلوماسي الأردني في مواجهة القرار

أ. على المستوى الأردني الداخلي:

نظراً لقناعات الدولة الأردنية، القائمة على أن قوة السياسة الخارجية للدولة، ترتبط بمدى قوة وتماسك الجبهة الداخلية، وانسجامها مع النظام، لذا لجأت الحكومة الأردنية بهدف تعزيز موقفها في مواجهة القرار الأمريكي، إلى الشعب الأردني الذي سرعان ما استوعب رسالة الدولة وتجاوب معها[٤].

وعلى الرغم من التضارب الذي شهدته العلاقة بين الحكومة والشعب، تجاه العديد من محاور العلاقة الأردنية الإسرائيلية[٥]، إلا أن الموقف هذه المرة جاء منسجماً إلى أبعد الحدود، كما برز واضحاً من كافة الفعاليات الشعبية والحزبية والثقافية والعشائرية والتربوية والإعلامية، التي عمت جميع أنحاء المملكة[٦]، ومما هو ملفت للنظر في هذه الحراكات، أن الحكومة هي التي تصدرت علناً دعوة الشارع

(١) الرنتاوي، الأردن في المرحلة الاستثنائية، جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/٢٠، ص٢.
(٢) البدارين، الأردن وخفايا صفقة القرن، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/٩، ص١.
(٣) العبادي، الملك يقود دبلوماسية نشطة، جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٠، ص١.
(٤) اسكندر، تنازل حلفاء الأردن، ٢٠١٧/١٢/١٦، ص٤.
(٥) العفيف، مجلس النواب الرابع عشر، مجلة دراسات، ص ١٤٧.
(٦) داودية، القدس تهزم من يستهدفونها، جريدة، الدستور، ٢٠١٧/١٢/١٩، ص٢.

للاحتشاد، إضافة إلى تصدر شخصيات سياسية مهمة من نواب ووزراء سابقين قيادة المسيرات، وكان هذا الدور عادة ما يتصدى له التيار الإسلامي، الأمر الذي أغلق الباب أمام المعارضة للمزايدة على الحكومة(١).

كما ظهرت حالة الانسجام هذه بين الحكومة والشعب من خلال تواصل مجلس النواب الأردني مع البرلمانات العربية والأوروبية وغيرها من المراكز المؤثرة في السياسة العالمية لإيجاد موقف دولي مساند للموقف الأردني، والسعي أيضاً لإيجاد إستراتيجية يتم من خلالها مواجهة القرار الأمريكي، تقوم على أساس توسيع الأردن لقاعدة خياراته وتحالفاته، على أن لا يمس ذلك علاقاته الإستراتيجية، كما اتضح ذلك من خلال لقاء رئيس مجلس النواب الأردني بالسفير الإيراني (محبتي فردوسي) والقائم بأعمال السفير السوري في عمان أيمن علوش في ٢٠١٧/١٢/٢٠م، لبحث إمكانية تطوير العلاقات مع البلدين(٢).

وعلى الرغم من حالة الانسجام بين الموقف الشعبي والرسمي الأردني في مواجهة القرار الأمريكي، إلا أن الإشكالية التي برزت أمام الدولة في هذا الإطار، تمثلت باتجاه الموقف الشعبي نحو التصعيد الذي بدا واضحاً من خلال عدة زوايا، منها الهتافات التي رفعت في المظاهرات ووصلت إلى حد "الشتم والتحقير" للرئيس الأمريكي ترمب وولي عهد السعودية محمد بن سلمان(٣) بصورة غير مسبوقة، وبشكل خاص ضد رموز سعوديين، الأمر الذي أخرج السفير السعودي في عمان، الأمير خالد الفيصل عن طوره الدبلوماسي، بإصدار بيان محذراً فيه السعوديين من المشاركة في المظاهرات(٤)، كما اتضحت حالة التصعيد هذه عندما دعت فعاليات حزبية ونقابية الحكومة إلى إلغاء معاهدة وادي عربة، وسحب السفير الأردني من تل أبيب فوراً، وقد أخذ هذا الطلب جدية أكبر عندما تبناه مجلس النواب بموجب مذكرة قدمت للحكومة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٠م، دعا فيها إلى إلغاء معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، إضافة إلى تكليف المجلس للجنة القانونية بمراجعة نصوص كافة الاتفاقيات الأردنية الإسرائيلية وتحديد الانتهاكات الواقعة من الجانب الإسرائيلي(٥)، وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٠١٧/١٢/٣١م، ظهر مستوى آخر من التصعيد، عندما وزع النائب طارق خوري، شعاراً يحمل صورة الملك عبد الله الثاني، مكتوباً عليه "خادم أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين"، ووضع على صدور

(١) البدارين، ميكرفون التصعيد، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/١٢، ص٣.

(٢) القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/٢٤، ص٢.

(٣) البدارين، ميكروفون التصعيد، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/١٢، ص١.

(٤) القدس العربي، أوروبا تحبط طلب نتنياهو، ٢٠١٧/١٢/١٢، ص٢، ص١.

(٥) جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/١١، ص٢، ص١.

جميع النواب والوزراء بمن فيهم رئيس الحكومة هاني الملقي، والواقع أن هذه الفكرة والتي لم تعتمد رسمياً، استهدفت السعودية بعد تسريبات انتشرت عبر المواقع الإلكترونية قوامها لقب سعودي جديد بعنوان "خادم القبلتين" والتي روجت لها بعض الشخصيات الإسرائيلية عبر موقف إيلاف السعودي، رداً على اللقب الذي استعمله الرئيس التركي رجب طيب أردغان في وصف الملك عبد الله الثاني في مؤتمر القمة الإسلامية في اسطنبول بـ "حامي القدس والمسجد الأقصى"(١).

وفي إطار هذا التصعيد الناتج عن ردة فعل شعبية مملوءة بالاحتقان ضد الرئيس ترمب، وولي عهد السعودية محمد بن سلمان، سعت الدولة إلى احتوائه من خلال منهج يتسم بالعقلانية والتوازن، حيث رأت أن قمع المسيرات وحراكات الشارع الغاضبة عمل يخالف الحكمة وسيكون له انعكاسات خطيرة على الدولة(٢)، كما رأت في الوقت نفسه ضرورة عدم السماح بانفلات الحراك الشعبي إلى المستوى الذي يؤثر على استمرار العلاقات الأردنية الأمريكية السعودية، بما يلحق الضرر بمصالح الدولة العليا، وبشكل خاص المساعدات المالية والعسكرية(٣).

وقد برزت عقلانية الدولة في التعامل مع المشهد الداخلي من خلال السماح للشعب وللمرة الأولى بالتظاهر أمام السفارة الأمريكية والإسرائيلية، والتغاضي عن حرق العلم الأمريكي وصور ترمب، لتخفيف حدة الاحتقان الشعبي، كما قامت بالوقت نفسه بتعزيز الحراسات على السفارتين الأمريكية والإسرائيلية، وذلك لمنع تمادي الغضب الشعبي إلى وضع غير مأمون(٤).

كما أوضحت الحكومة في تصريحاتها الرسمية الموجهة لكافة القوى السياسية في المجتمع الأردني، أن رفض القرار الأمريكي والاختلاف معه يجب أن لا يقود إلى مواجهة خاسرة مع الإدارة الأمريكية، كما أن الاختلاف في وجهات النظر تجاه أية قضية مع السعودية، لا يعني إطلاقاً وجود أية نية للانسلاخ عن العلاقات الإستراتيجية معها، حتى ولو زاد الخلاف مستقبلاً(٥).

(١) موقع وكالة عمون الإخباري، خوري يوزع شعار خادم أولى القبلتين، ٢٠١٧/١٢/٣١، ص١.
(٢) جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/٨، ص٢.
(٣) جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/١٢، ص١.
(٤) البدارين، الأردن وخفايا صفقة القرن، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/٩، ص٣.
(٥) الحسبان، نجاح أردني في إدارة الأزمة، جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/١٦، ص٢.

ب. على المستوى العربي:

استندت الدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار الأمريكي في مشروعيتها إلى التزامات دينية وتاريخية تمثلت بالوصاية الهاشمية على القدس، وعربية تمثلت برئاسته للقمة العربية، مما أعطى دوره زخماً كبيراً[١]، واستناداً إلى هذه المرتكزات، سعى الأردن إلى إيجاد موقف عربي موحد يشكل قوة ضاغطة على الإدارة الأمريكية للاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك من خلال التركيز على الجزء الغامض من قرار ترمب، والشروحات الأمريكية التي قدمت حوله، على أساس أن سقفه القدس الغربية، الأمر الذي يفتح المجال للرهان على إصدار قرار آخر يعترف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية[٢].

وقد توجت جهود الأردن في هذا الإطار بحكم رئاسته للقمة العربية بدعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية لعقد جلسة طارئة في ٩/كانون الأول/٢٠١٧م، والذي جاء بيانها الختامي منسجماً مع الرؤية الأردنية، برفض القرار الأمريكي واعتباره باطلاً وخرقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن[٣]، كما نجح في دعوته لعقد جلسة طارئة لرؤساء المجالس البرلمانية العربية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤م، بهدف إيجاد موقف عربي رسمي وشعبي منسجم تستند إليه الدبلوماسية الأردنية في مسارها[٤]، وبهدف إنجاح المساعي الأردنية وإعطائها قوة دفع نحو الأمام في صياغة موقف عربي واضح في الدفاع عن القدس، دعا الأردن بحكم رئاسته للقمة العربية إلى عقد اجتماع اللجنة السداسية العربية في ٢٠١٨/٢/١، التي تشكلت بناءً على القرار الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٩م، من كل من (الأردن وفلسطين والسعودية ومصر والإمارات والمغرب) إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، وجاء الاجتماع بهدف دراسة خيارات التعامل مع القرار الأمريكي وتنسيق المواقف العربية إزاء ذلك. وكان من أهم ما تم الاتفاق عليه في هذا الاجتماع السعي للحصول على الدعم الدولي للاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس مبدأ حل الدولتين[٥].

(١) الفراعنة، ملف القدس، جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/٣٠، ص١.

(٢) البدارين، الأردن وخفايا صفقة القرن، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/٩، ص١.

(٣) جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/١٩، ص١.

(٤) جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٤، ص١.

(٥) وكالة عمون الإخبارية، الوزراء يبحثون، ٢٠١٨/١٢/١٦، ص١-٤.

لقد تمثل التحدي الذي واجه الأردن في مساعيه الدبلوماسية في هذا الإطار، بالموقف العربي، الذي لم يكن بالمستوى المطلوب، كما برز ذلك واضحاً من خلال وقف برنامج الدعم المالي والاقتصادي المقدم له، وتركه وحيداً يواجه أزمات خطيرة، وكان ذلك بهدف حصره في إطار المساعدات الأمريكية فقط، لاضطراره بالتالي القبول بالأمر الواقع، والموافقة على ما تطرحه الولايات المتحدة، من خطط لتصفية القضية الفلسطينية، وهذا ما يتضح من خلال تحليل الأحداث السابقة لصدور القرار الأمريكي(١)، حيث برز دور محوري لعدد من القيادات الخليجية الشابة، تجاه القضية الفلسطينية، إلى حد جعلها تنافس الدور الأردني الذي يستند في شرعيته إلى مجموعة من المبررات التاريخية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وجاء بروز دور هذه القيادات الخليجية، ليس من منطلق الإيمان بخدمة القضية الفلسطينية، التي لا يملكون تجاهها خبرة سياسية كافية، وإنما انطلاقاً من خدمة مصالح أنظمتهم السياسية التي رأت في التطبيع مع إسرائيل سبباً ملائماً لمواجهة خوفهم من المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة، الذي يشكل بالنسبة لهم أولوية تتقدم على موضوع القدس، الأمر الذي دفعهم إلى مسايرة السياسة الأمريكية للحصول على الدعم الذي كان من أهم متطلباته المساهمة بفعالية في صياغة مشروع "صفقة القرن" والعمل على تنفيذه، الأمر الذي يقضي باختطاف دور الأردن المقر بموجب الوصاية الهاشمية(٢).

ومما عزز الصد السعودي تجاه الأردن، حالة التضارب بين السياسة السعودية والأردنية حول العديد من القضايا قبل صدور القرار الأمريكي، مثل: رفض الأردن إرسال قوات برية لحرب اليمن، والاعتراض على الحملة السعودية على قطر، وعدم الاتفاق بين الأردن والسعودية على السياسات تجاه الإخوان المسلمين(٣)، وهذا ما دفع السعودية إلى إظهار رغبتها في اختطاف الدور الأردني، كما تشير العديد من المؤشرات، بشكل دفع الأردن إلى البحث عن تحالفات جديدة في المنطقة، تمثلت بالتقارب مع تركيا، والتلويح بالانفتاح على إيران(٤).

وفي الوقت نفسه، سعت الدبلوماسية الأردنية إلى التعامل بعقلانية مع الموقف الخليجي، خاصة السعودي، بما يمنع الوصول إلى مرحلة التصعيد، فعلى الرغم مما أشاعته العديد من وسائل الإعلام من ضغوط سعودية على الأردن، للتغيب عن مؤتمر قمة اسطنبول بهدف إفشالها، كون الأردن من أكثر

(١) المسفر، ارفعوا أيديكم عن الأردن، موقع خبرني، ٢٠١٨/١/٥، ص١.
(٢) مركز الدراسات السياسية والتنموية، صفقة القرن، ص٨.
(٣) موقع الجزيرة نت، الأردن وضريبة الموقف، ٢٠١٨/٢/١٠، ص٣.
(٤) كعوش، قرار القدس، جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٩.

الجهات المعنية بحكم الوصاية الهاشمية[١]، إلا أنّ المصادر الرسمية الأردنية نفت ذلك، واعتبرت أن هذه الأنباء تهدف إلى الإساءة للعلاقة بين البلدين الشقيقين[٢].

ورغم أن التصريحات الرسمية الأردنية لا تشير في سياقها إلى وجود خلافات عميقة بين الأردن والسعودية، إلا أنه يبدو واضحاً من خلال سير الأحداث، أن هناك أزمة حقيقية في العلاقات بين البلدين، حيث أظهرت السعودية في العديد من المواقف أنها تبارك القرار الأمريكي، وتعمل على إجهاض أية تحركات معارضة له، مثال ذلك عدم إعطاء مؤتمر قمة إسطنبول اهتمام، سواءً من حيث المشاركة، أو من حيث التغطية الإعلامية وإبراز المخاطر المترتبة على القرار الأمريكي، إضافة إلى ظهور دعوة واضحة عبر عدد من وسائل الإعلام السعودية للتطبيع مع إسرائيل[٣].

ج. على المستوى الإسلامي:

كانت نتيجة للتغيرات التي طرأت على المواقف السياسية العربية بعد صدور قرار الرئيس الأمريكي ترمب، أن فرضت الضرورة على الأردن، إعادة صياغة إستراتيجياته بما يتلائم مع تطورات المرحلة، خاصة بعد إدراكه مستوى الضعف في الموقف الرسمي العربي، لذا سعت القيادة السياسية الأردنية، بصورة جدية إلى إعادة تموضعها، وإحداث تغيير في خريطة تحالفاتها السياسية، من خلال التوجه نحو المحور التركي[٤]، وقد جاء هذا التوجه في إطار الجهود الدبلوماسية الأردنية النشطة في مواجهة القرار الأمريكي من ناحية، ومتأثراً إلى حدٍ كبير بضعف الموقف العربي وهامش المناورة فيه، بعد أن تُرك الأردن وحيداً في مضمار التصدي للقرار الأمريكي، حيث لم تظهر أية تحركات جدية، وبشكل خاص من مصر والسعودية في الوقت الذي كان فيه الموقف التركي هو الأبرز على المستوى الإسلامي، لذلك لم تكن السعودية ومصر كأكبر دولتين عربيتين من ضمن محطات الدبلوماسية الأردنية، نظراً لتباين رؤية هذه الدول مع الرؤية الأردنية في تقدير خطورة تداعيات القرار الأمريكي السلبية على القدس والمنطقة العربية[٥]. ومما شجع الأردن على اتخاذ خطوات سريعة في التوجه نحو تركيا، الموقف الحازم الذي أعلنه الرئيس التركي، رجب طيب أردغان، ضد القرار الأمريكي، الذي اتسم باللهجة التصعيدية والتلويح بقطع العلاقة مع تل أبيب، إذا ما نفذت أمريكا قرارها[٦].

(١) موقع خبرني، قرار ترمب بشأن القدس، ٢٠١٧/١٢/١٥، ص٢.
(٢) جريدة الغد، ٢٠١٧/١٢/١٨، ص١.
(٣) شريف شتيوي، بعد أزمة واشنطن، موقع خبرني، ٢٠١٧/١٢/٢٤، ص١.
(٤) جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٧، ص٢.
(٥) كعوش، مرجع سابق، ص ٧.
(٦) الجزيرة نت، الأردن يشعر بالخذلان، ٢٠١٧/١٢/١٦، ص٢.

ورغم ما شهدته هذه المرحلة، من تلويح السياسة الأردنية بالتوجه نحو إيران – وإن كان أقل جدية من التوجه نحو تركيا – كما برز الحديث عنه في الأوساط السياسية بعد اجتماع رئيس مجلس النواب الأردني بالسفير الإيراني في عمان يوم ٢٠١٧/١٢/١٢م، وتأكيد الأخير دعم بلاده للوصاية الهاشمية[١]، إلاّ أن السياسة الأردنية كانت حذرة في هذا المسار من الوقوع في مخاطر التصعيد مع الولايات المتحدة، حيث لم تظهر أية بوادر جدية تشير إلى رفع الأردن لمستوى التنسيق والتعاون مع الجانب الإيراني، وإحداث قطيعة مع حلفائها التقليديين المعادين لإيران وبخاصة (أمريكا والسعودية)، لذا ركزت الدبلوماسية الأردنية في تحركها على المستوى الإسلامي على تركيا، كون الأردن ينسجم معها في كثير من الجوانب السياسية والعقائدية والمذهبية. والتلويح فقط من خلال مجلس النواب بإمكانية إقامة علاقة مع إيران، التي لا ينظر لها الأردن على أنها تشكل عدواً استراتيجياً بقدر ما هي قوة تلعب دوراً خطراً في المنطقة تستند إلى أيديولوجية من شأنها إثارة حالة التوتر وعدم الاستقرار، وبذلك جاء هذا التحول في السياسة الأردنية على المستوى الإسلامي بهدف إبراز موقف إسلامي موحد يدعم توجهاته في مواجهة القرار الأمريكي من ناحية، وإبراز رغبته في إيجاد حواضن تحالفات جديدة إذا ما حاولت الولايات المتحدة تطبيق عقوبات على الأردن وفق تصريحاتها المعلنة ضد الدول التي عارضت قرارها[٢].

وقد تحققت أهداف الدبلوماسية الأردنية في هذا الإطار بعقد قمة "منظمة المؤتمر الإسلامي" في اسطنبول بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣م، والتي جاءت تتويجاً للجهود الأردنية التركية الرافضة للقرار الأمريكي، كما تأكد ذلك من خلال بيانها الختامي الذي اعتبر القرار الأمريكي باطلاً، ويمس بالوضع السياسي والديني والتاريخي لمدينة القدس[٣]. وقد عكس خطاب الملك عبد الله الثاني في ذلك المؤتمر، أهمية القدس بالنسبة للأردن، من منطلق التزامه بثوابته الشرعية التاريخية والدينية، التي لا يمكن أن يتنازل عنها رغم ما تعانيه بلاده من ظروف صعبة[٤].

لقد شكلت قرارات قمة "منظمة المؤتمر الإسلامي" في اسطنبول دعماً كبيراً للسياسة الأردنية في مواجهة القرار الأمريكي، وهذا ما تأكد من خلال كلمة الرئيس التركي الافتتاحية، التي شدد فيها على ضرورة الأخذ برؤية الملك عبد الله الثاني، كأساس في صياغة الاستراتيجيات الرامية لحماية القدس،

(١) موقع خبرني، إيران تدعم وصاية الأردن على القدس، ٢٠١٧/١٢/٢٠، ص٢.
(٢) شريف شتيوي، بعد أزمة واشنطن، موقع خبرني، ٢٠١٧/٧/٢٤، ص١.
(٣) جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/١٥، ص١.
(٤) جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٣، ص١.

ومواجهة المخطط الصهيوني، كما أكد على أهمية دور الملك عبد الله في هذا الإطار، واصفاً إياه بـ "حامي القدس والمسجد الأقصى" وهو لقب ذو دلالات سياسية عميقة تؤكد على أهمية الدور الحصري للملك عبد الله الثاني في خدمة القدس، واعتراف صريح بالوصاية الهاشمية عليها[١].

وبذلك يكون الأردن – من خلال مساهمته في إنجاح مؤتمر قمة اسطنبول ومن قبلها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية – قد نجح أيضاً بتوجيه رسالة للولايات المتحد تفيد بأن هناك إجماعاً عربياً وإسلامياً رافضاً لقرار ترمب وليس الأردن وحده من جانب، وتأكيد شرعية الوصاية الهاشمية على القدس من جانب آخر.

د. على المستوى الدولي:

سعت الدبلوماسية الأردنية على المستوى الدولي، إلى إبراز حقيقة ترفض أمريكا وإسرائيل الاعتراف بها، ألا وهي أن أغلب ما يشهده العالم من تطرف وعنف هو نتاج لغياب الحل العادل للقضية الفلسطينية، مما جعل الجماعات المتطرفة، تتخذها ذريعة تستند إليها في تبرير نشاطها الذي أصبح يهدد أمن العالم واستقراره، مما يفرض على المجتمع الدولي وفق الرؤية الأردنية اتخاذ مواقف فعلية داعمة لتحقيق السلام العادل الذي لا يمكن أن يكون إلاّ من خلال المفاوضات المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية[٢]، ووفقاً للرؤية الأردنية تعد القدس جوهر السلام الذي لا يمكن أن يتم في إطار التطرف الإسرائيلي المحمي أمريكياً، والمتتبع للجهود الأردنية في الدفاع عن القدس وتخليصها من الاحتلال يجد أنها لم تكن ردة فعل آنية ارتبطت بقرار الرئيس الأمريكي ترمب عام ٢٠١٧م، وإنما كانت استمراراً لجهود طويلة بُذلت منذ سنة ١٩٦٧م، ركزت على جعل القدس القضية المحورية للسياسة الأردنية، وإعطائها مكانة الصدارة في أولويات الدولة الأردنية، ورغم كل التحديات التي يواجهها الأردن إلاّ أنه بقي طوال العقود الماضية الأبرز عربياً وإسلامياً أمام المحافل الدولية في التأكيد على أهمية القدس واعتبارها المفتاح الرئيسي لحل النزاع العربي الإسرائيلي وفق القرارات الدولية[٣]، ومما هو ملفت للنظر، أنه على الرغم من التحالف الواسع بين الأردن والولايات المتحدة، والدعم العسكري والاقتصادي الذي يحصل عليه الأردن نتيجة هذا التحالف، إلاّ أن ذلك لم يمنع الأردن من رفض القرار الأمريكي، بل الأكثر من ذلك تصدر حملة المواجهة لإثبات بطلانه، متبعاً في ذلك نهجاً يتسم بالعقلانية والتوازن مما جعل طرحه مقبولاً لدى الدول الكبرى[٤]، ونظراً لقدرة الملك عبد الله الثاني ومرونته الواسعة في

(١) الحسبان، نجاح أردني في إدارة الأزمة، ٢٠١٧/١٢/١٦، ص١.

(٢) ابن الحسين، فرصتنا الأخيرة، ص٣٦.

(٣) العبادي، الملك يقود دبلوماسية نشطة، جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/١٠، ص٤.

(٤) الحسبان، نجاح أردني في إدارة الأزمة، جريدة الدستور، ٢٠١٧/١٢/١٤، ص٢.

التعامل مع القوى الفاعلة في النظام الدولي وبخاصة الاتحاد الأوروبي، فقد تمكن من إيجاد موقف عالمي منسجم مع لموقف الأردني، إلى أبعد الحدود، كما برز ذلك واضحاً من تصريحات مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغريني (Federica Mogherini) في ٢٠١٧/١٢/١١م، التي رفضت من خلالها القرار الأمريكي، واعتبرت جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، غير داخلة في حدود السيادة الإسرائيلية، مؤكدة في الوقت نفسه على استعداد بلادها التام لدعم الملك عبد الله الثاني، الذي وصفته "بصوت العقل"[١]، وقد كان نتيجة للجهود الدبلوماسية الأردنية مع الاتحاد الأوروبي، أكبر الأثر في إحباط مساعي رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي سعى عقب صدور القرار الأمريكي، من خلال زيارته للاتحاد الأوروبي في ٢٠١٧/١٢/١١م إلى الحصول على الدعم الأوروبي في مساندة القرار الأمريكي[٢]، إلا أن طلبه قوبل بالرفض لقناعة السياسة الأوروبية، بأن القرار يشكل ضربة قاصمة لعملية السلام[٣]، وقد كان نتيجة لهذا الموقف الدولي أكبر الأثر على قرار الجمعية العامة الصادر يوم ٢٠١٧/١٢/٢١م في جلستها الطارئة بعنوان "متحدون من أجل السلام" والتي دعت فيه الولايات المتحدة إلى ضرورة سحب قرارها* واعتباره باطلاً، مؤكداً في الوقت نفسه، على أن القدس هي إحدى قضايا الحل النهائي التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات، وأن أية إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس ومركزها وتركيبها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني ويجب إلغاؤها، امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إضافة إلى مطالبة جميع الدول بالامتناع عن إرسال بعثات دبلوماسية إلى مدينة القدس عملاً بقرار مجلس الأمن رقم (٤٨٧) لسنة ١٩٨٠م[٤].

إن ما تضمنه قرار الجمعية العامة من التأكيد على عروبة القدس الشرقية وأن إسرائيل دولة محتلة لها، جعل الدبلوماسية الأردنية تستند في مساعيها إلى مرتكزات قوية بحكم الوصاية الهاشمية والقرارات الدولية الداعمة لها في ظل التأييد الشعبي الأردني الداخلي المنسجم مع النظام، إضافة إلى القناعة الدولية بطروحات الأردن التي أُعتبرت المعيار الذهبي المقبول لحل الصراع، كما اتضح ذلك من

(١) وكالة عمون الإخبارية، موغيريني لنتنياهو سندعم ملك الأردن في عملية السلام، ٢٠١٧/١٢/١١، ص١.
(٢) موقع خبرني، قرار ترمب بشأن القدس، ٢٠١٧/١٢/١١، ص٢.
(٣) البدارين، ميكروفون التصعيد، القدس العبي، ٢٠١٧/١٢/١٢، ص٢.
* جاءت نتيجة التصويت بموافقة (١٢٨) دولة عضو على القرار، مقابل (٩) ضده، وامتناع (٢١) دولة من مجموع الدول المسجلة في الأمم المتحدة والبالغة (١٩٣).
(٤) جريدة الرأي، ٢٠١٧/١٢/٢٢، ص١.

الكلمات التي أدلى بها ممثلو الدول والهيئات الدولية والإقليمية في اجتماع هيئة الأمم، التي أشادت بدور الأردن بشكل عام، والملك عبد الله الثاني بشكل خاص[١].

وهذا يؤكد أن الأردن قبل وأثناء صدور القرار الأمريكي لم يكن وحيداً أو معزولاً كما بينت العديد من الوسائل الإعلامية، بل كان يمتلك شبكة واسعة من العلاقات، وهامش واسع من المناورة، والتأثير بشكل فاعل في صياغة موقف دولي ينسجم مع رؤيته السياسية[٢]، في مقابل فشل الولايات المتحدة في الحصول على دعم حلفائها الأوروبيين لإنفاذ قراراتها، الأمر الذي جعلها في وضع محرج أمام المجتمع الدولي، كما بدا ذلك واضحاً من موقف مندوبتها في هيئة الأمم المتحدة نيكي هالي (Nikki Haley) التي لم تجد ما تدافع به عن سياسة بلادها سوى اللجوء إلى تهديد الدول التي عارضت القرار بصورة انفعالية، لا ترقى إلى مستوى ممثل أكبر دولة في العالم. وجاء هذا الموقف الضعيف للولايات المتحدة، في هيئة الأمم نتيجة لعدم احترامها للقانون الدولي، واعتمادها في إنفاذ سياساتها على أسلوب البطش والقوة، والخضوع لرغبة لوبي صهيوني متطرف، تقوم عقيدته على الحقد والكراهية لكل الشعوب، الأمر الذي سيكون له انعكاسات خطيرة على مكانة أمريكا مستقبلاً، خاصة بعد أن ظهرت إلى الوجود عدة قوى سياسية واقتصادية منافسة لها، ومقبولة عالمياً أكثر منها [٣].

النتائج:

من خلال تحليل طبيعة الظروف والأوضاع العربية والإقليمية والدولية المحيطة بالدبلوماسية الأردنية تجاه قرار اعتراف إدارة الرئيس الأمريكي ترمب بالقدس عاصمة لإسرائيل يمكن إبراز النتائج التالية:

- بينت الدراسة أن القرار الأمريكي، لم يكن نتاجاً للحظة آنية مفاجئة، إنما كان قراراً مدروساً من حيث المحتوى والتوقيت والأهداف ويعكس حالة من التنسيق المسبق بين إسرائيل وأمريكيا منذ عام ١٩٩٠م، وهذا يعني أن السلام القائم على أساس مبادئ الشرعية الدولية غير وارد في الذهنية الأمريكية والإسرائيلية، التي تنتظر من العرب الاستسلام وليس السلام، وهذا سيجعل تداعيات القرار مستقبلاً لا تنحصر في الإطار العربي والإسلامي فحسب بل ستطال حالة الأمن والاستقرار العالمي.

(١) جرادات، السياسة الترامبية تجاه إسرائيل، الدستور، ٢٠١٧/١٢/٢٥، ص٣.

(٢) المجالي، الأردن وسط عواصف سياسية، موقع صحفي، ٢٠١٧/١٢/٢٥، ص٣.

(٣) أبو صيام، ترمب يهدد، القدس العربي، ٢٠١٧/١٢/٢١، ص٣.

- رغم التحديات الصعبة التي اعترضت الدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار الأمريكي وإدراك القيادة السياسية الأردنية خطورة المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، إلا أنها تمسكت بموقفها الرافض للقرار، وسعت بكل جدية لتشكيل رأي عالمي مساند لها، وذلك من خلال التحرك على كافة المستويات، مما مكنها من إحداث تأثير إيجابي في مواقف القوى الكبرى وخاصة الأوروبية لصالح القدس والقضية الفلسطينية، مؤكدة بذلك على قدرتها على التعامل مع القوى السياسية الفاعلة في النظام الدولي، والمرونة في المناورة السياسية، بما يؤهلها عربياً وإسلامياً لتحمل مسؤولية القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكلٍ خاص.

- رغم ارتباط القرار الأمريكي في بعض جوانبه بعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية، تتعلق بمصالح أمريكيا الإستراتيجية في المنطقة، إلا أن العامل الحاسم وراء صدوره تمثل في رغبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإرضاء قاعدته الانتخابية من الإنجيليين واللوبي الصهيوني لاستعادة شعبيته التي تراجعت كثيراً في الأوساط الأمريكية بسبب فشل إدارته في إدارة العديد من الملفات، على الرغم مما واجهه القرار من معارضة واضحة في عدد من مراكز صنع القرار الأمريكي، وبشكل خاص من قبل وزارة الخارجية وإدارة المخابرات وذلك لإدراكهما حجم الأخطار التي سيخلفها تنفيذ القرار على المصالح الأمريكية مستقبلاً.

- انطلق الأردن في جهوده الدبلوماسية النشطة على كافة المستويات في مواجهة القرار الأمريكي من منطلق فهمه العميق لحقيقة أهداف المشروع الصهيوني والذي تشكل بحكم خبرته الواسعة بالقضية الفلسطينية، الناجمة عن ملازمته لها منذ بروزها على مسرح الأحداث، وتمثلت المحددات الرئيسية للدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار الأمريكي، بالتزام الدولة الأردنية بثوابتها الوطنية والقومية والإسلامية، ومسؤوليتها الدينية والتاريخية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس التي تحتل مكانة مركزية في السياسة الأردنية، وتتصدر أولوياتها على المستوى الداخلي والخارجي بشكل خاص.

- تنقسم التحديات التي واجهت الدبلوماسية الأردنية في مواجهة القرار الأمريكي إلى قسمين:

الأول: الوضع العربي والإسلامي المتدهور على كافة المستويات مما أدى إلى فتح المجال أمام إسرائيل للضغط على الولايات المتحدة لتنفيذ مخططاتها بتهويد القدس واتخاذها عاصمة أبدية لها.

الثاني: تمثل في المواجهة مع حلفائها التقليديين، وبشكل خاص الولايات المتحدة، والخشية من تصعيد الأوضاع معهما إلى الحد الذي يعرض المصالح الأردنية للخطر.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

١. تحريك حملة دبلوماسية عربية إسلامية على المستوى الدولي، وفق جهد منسق بين جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لنيل الاعتراف بعضوية الدولة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة، وعاصمتها القدس الشرقية، إضافة إلى صياغة إستراتيجية إعلامية عربية إسلامية، تبرز للعالم حقيقة المخططات الصهيونية، وخطورتها على الأمن والاستقرار العالمي بصورة تخالف كل القيم والأعراف الدولية.

٢. السعي مع المجتمع الدولي من أجل استئناف عملية جديدة للسلام على أن لا تتولاها الولايات المتحدة وحدها، إنما ائتلاف دولي مكون من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وروسيا والصين.

٣. فتح المجال أمام الشعوب العربية للتعبير عن غضبها، لتكون سنداً داعماً في تقوية موقف أنظمتها السياسية في مواجهة السياسات الأمريكية والمخططات الصهيونية العدوانية، ومحفزاً في الوقت نفسه لمواصلة الجهود الرامية لحماية القدس.

٤. السعي العربي والإسلامي إلى إيجاد مصالحة فلسطينية حقيقية، بما يؤدي إلى إيجاد قيادة فلسطينية قوية تتمتع بشرعية حقيقية في تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع المناطق من جانب، واستمرار التنسيق الأردني الفلسطيني المشترك من أجل وحدة الموقف، وعدم السماح لأية قوة أن تتدخل بهدف تحقيق أجندات خاصة بها على حساب القدس والقضية الفلسطينية، إضافة إلى وضع خطط على المستوى العربي والإسلامي لدعم المقدسيين بما يعطيهم القدرة على الاستمرار في مواجهة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى إخراجهم من القدس وإحلال يهود مكانهم.

٥. دعم منظمات المجتمع المدني الإسلامية والمسيحية الأردنية، لجهود الدولة الرسمية، وذلك من خلال نقل موضوع القدس إلى المحافل الدولية الدينية والقانونية والبرلمانية والحزبية، وتكثيف التواصل من خلال الزعامات الدينية المسيحية الأردنية والفلسطينية مع المرجعيات المسيحية العالمية المؤثرة في تحريك الرأي العام الغربي لخلق قوة ضاغطة على مراكز صنع القرار العالمية وبخاصة في أوروبا وأمريكا.

٦. التمسك بحصرية "الوصاية الهاشمية" على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية، وعدم السماح لأية جهة المساس بها أو المزاحمة عليها، كون ذلك يشكل مدخلاً خطراً على القدس، ويصب في خدمة المصالح الإسرائيلية، إضافة إلى ضرورة التسليم

العربي والإسلامي والدولي، بأهمية الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية وعدم تجاوزه بأية حال من الأحوال.

٧. تركيز الجامعات، ومراكز البحث العلمي والدراسات العربية، على إجراء مزيد من الدراسات العلمية في جميع الجوانب المتعلقة بالقدس، وإقرار مساقات إلزامية في المدارس والجامعات حول القدس وعلاقتها بقيم الأمة وهويتها الحضارية، والمخططات التي تحاك ضدها.